

تصاعد التوتر بين المحامين والسلطة القضائية في الجزائر

صالح وطارق مراح، لجنة منطوعة للدفاع عن معتقلي الرأي الذين فاق عددهم 200 معتقل، وجهت لهم تهمة تتمحور في الغالب حول التحريض على التجمهر وتهديد وحدة الوطن وسلامته وبث مناشير تمس بالوحدة الوطنية. ومنذ الإعلان عن تصنيف حركتي استقلال القبائل ورشاد منظمين إرهابيين تم تشديد القبضة الأمنية في البلاد بشكل غير مسبوق، ونجم عن ذلك تسجيل توقيفات جماعية وتنفيذ إنزال أمني في العاصمة والمدن الكبرى للحيلولة دون تنظيم مسيرات شعبية أسبوعية استمرت لأكثر من عامين. وأعلنت السلطات الأمنية في الجزائر عن تفكيك العديد من الخلايا والشبكات المنخرطة في صفوف التنظيمين المذكورين على غرار الخلايا التي أعلن عن تفكيكها في وهران وتيسمسيلت وتبسة، والتابعة لحركة رشاد بحسب بيانات الأمن الجزائري.

نقابة المحامين قررت مقاطعة المحاكم والأنشطة القضائية الأثني احتجاجا على سجن محام بتهمة الانتماء لحركة رشاد

وكان النائب العام لمجلس قضاء تبسة قد أعلن خلال ندوة صحافية نظمتها في بحر الأسبوع الماضي عن "تورط أربعة متهمين، بينهم محام، بتهمة جناية الانخراط في منظمة إرهابية وجنحة نشر وترويج أخبار مغرضة بين الجمهور من شأنها المساس بالأمن العمومي والنظام العام". وأضاف "أحد المتهمين الأربعة أكد تورطه في قضية الانخراط في منظمة رشاد المنصرفة مؤخرا منظمة إرهابية، وأن القضية عالجتها فصيلة الأبحاث للدرك الوطني التابعة للمجموعة الإقليمية للدرك الوطني بولاية تبسة بناء على تقارير أمنية دقيقة". وأكد النائب العام على أن "المتهم عبدالرؤوف أرسلان تمّت متابعتها بأفعال جزائية منسوبة إليه ثابتة من خلال التحقيق الابتدائي والتحريات الأولية التي باشرت الضبطية القضائية، ولا علاقة لها بناتا بصفته محامياً، بل هي متابعة منصّبة على أفعال مجرّمة قانوناً ومرتبطة بمنظمة إرهابية".

العدالة والتنمية المغربي يعزف على وتر المظلومية لاستمالة الناخبين

تجاوزها في البلاد وذلك مع اقتراب استحقاق سبتمبر المقبل. وفي هذا السياق قال الأمين العام للحزب الذي يرأس أيضا الحكومة سعد الدين العثماني إن "حزب العدالة والتنمية لا يزال القوة السياسية الأولى بالبلاد"، متهما لوبيات لم يسمها بادعاء "ترجع شعبية الحزب".

شامة درشول
الحزب يحبذ المظلومية بهدف تعبئة الأنصار وإحراج الدولة

وأضاف العثماني مساء السبت في ندوة للحزب أن "الخصوم واللوبيات (جماعات الضغط) يبشون الخوف في مناصري الحزب، ومن يرغبون في الترشح باسم حزبنا في الانتخابات المقبلة". وأوضح "يدعون أن سمعة الحزب لدى المواطنين تراجعت، وقد شعبيته وتراجعت قوته السياسية".

متيقنون بأن حزب العدالة والتنمية لا يزال القوة السياسية الأولى في البلاد، وتابع "كل جهود التشويش والتبخيس والحملات المدفوعة الأجر على مواقع التواصل الاجتماعي، لن تضر حزبنا".

صابر بليدي
الجزائر - يخوض المحامون في الجزائر الإثني إضرابا عاما على خلفية إيداع أحد المحامين بمدينة تبسة السجن المؤقت، رفقة عدد من الناشطين الذين وجهت لهم تهمة الانتماء إلى حركة رشاد التي تصنفها الحكومة الجزائرية منظمة إرهابية. وقررت النقابة الوطنية للمحامين الجزائريين شل العمل القضائي الإثني في عموم تراب الجمهورية، على خلفية التطورات التي عرفتها قضية زميلهم عبدالرؤوف أرسلان الذي أودع السجن في مدينة تبسة بسبب الانتماء إلى حركة رشاد المنصرفة حركة إرهابية. وحسب بيان أطلعت عليه "العرب" قرّرت نقابة المحامين "مقاطعة المحاكم والأنشطة القضائية كافة، نهار الإثني، احتجاجا على اعتقال محام وإيداعه السجن بتهمة الانتماء إلى حركة رشاد".

وأضاف "قرار مقاطعة العمل القضائي على المستوى الوطني لمدة يوم واحد، باستثناء القضايا المرتبطة بالأجال، جاء تضامنا مع زميلهم المحامي عبدالرؤوف أرسلان، الموقوف في سجن تبسة".

ولفت بيان النقابة إلى أن "المحضر الأثني المتعلق بأرسلان، الذي أوقفته قوات الدرك قبل أسبوع، مبني على مجرد احتمالات، ولم يتوصل التحقيق إلى أدنى دليل على علاقة الرميل المحامي أو انتسابه إلى أي منظمة إرهابية".

وأعرب عن أسفه لما وصفه بـ"القراءة الخاطئة لملف القضية التي قدمها النائب العام لدى مجلس قضاء تبسة، في الندوة الصحافية التي خرق فيها سرية التحقيق وقريئة البراءة". وتم الإعلان عن تشكيل لجنة خاصة تتكفل بمتابعة هذه القضية، وحض المحامين على التقيد بقوانين المهنة وعدم الزج بها في الصراعات السياسية.

وتأتي قضية المحامي المسجون حلكة جديدة من مسلسل العلاقة المتوترة بين المحامين وبين السلطة القضائية منذ بداية أحداث الحراك الشعبي في البلاد (فبراير 2019)، حيث أعلن الكثير من منتسبي القطاع عن تعاطفهم مع المطالب المرفوعة من طرف الشارع.

كما شكل فريق من المحامين والحقوقيين، على غرار مصطفى بوشاشي وعبدالغني بادي وعبدالرحمن

الإصلاحات الاقتصادية تدخل الحكومة التونسية في صراع مع اتحاد الشغل المنظمة النقابية تدرس خياراتها في مواجهة الزيادات في الأسعار



الاتحاد ينضاف إلى قائمة المناوئين للمشيبي

كل مقومات الانفجار موجودة اليوم، بسبب انهيار المقدر الشرائية للمواطن، الانقسام السياسي يتعمق وغيره، البلاد مهددة بالانهيار أكثر من أي وقت مضى".

وكانت الحكومة التونسية التي تجري مفاوضات مع المناوئين الدوليين قد أقرت مؤخرا زيادات في سياق رفعها التدريجي للدعم شملت العديد من المواد وهو ما أثار حفيظة أحزاب ومنظمات وطنية. وفي مواجهة الضغوط الداخلية المتصاعدة عليه وعلى فريقه الحكومي حاول المشيبي البعث برسائل طمأنة للتونسيين حيث أكد مستشاره الاقتصادي عبدالسلام العياشي أنه لن يتم رفع الدعم بل سيتم تعديله عبر توجيهه لمستحقيه فقط.

وفي وقت سابق تنصل الحزب السياسي الداعم للمشيبي عبر تصريحات متفرقة من الإجراءات التي أقرها الرجل حيث أكد رئيس كتلة حركة النهضة البرلمانية والناطق السابق باسم الحزب عماد الخيمري أن المشيبي لم يستشروهم في الزيادات الأخيرة.

وبصوره، أعرب رئيس كتلة حزب قلب تونس أسامة الخلفي عن رفض حزبه للزيادات التي أقرتها الحكومة مؤخرا. وفي تعليقه على مواقف الحزب السياسي لحكومة المشيبي قال خليفة بن سالم إنها "مواقف لا تعني التخلي عن المشيبي بقدر ما تستهدف كسب ود المواطن في ظل حالة الاحتقان الشعبي".

وهو ما جعل هؤلاء المراقبين يرجحون أن تشهد العلاقة بين الطرفين شدا وجذبا في الفترة المقبلة خاصة أن الحكومة التي لا يزال رئيسها هشام المشيبي في قطيعة مع الرئيس قيس سعيد تواجه انتقادات من كل صوب وحسد حتى أن حزامها السياسي تنصل مؤخرا من الإصلاحات التي تعتمز تنفيذها.

لكن العديد من الجهات السياسية تستبعد أن يكون موقف الاتحاد حاسما في تحديد مصير حكومة المشيبي التي تخضع في النهاية لتوازنات سياسية في البرلمان حيث تفوق حركة النهضة الإسلامية الغالبة.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكى إن "مصير حكومة المشيبي تحدده التوازنات داخل البرلمان وليس الاتحاد أو المنظمات الأخرى، لن يكون موقف الاتحاد حاسما، من سيحدد مصير الحكومة هي الحساسيات التي تحكم الغالبية المكونة من حركة النهضة وائتلاف الكرامة وقلب تونس، مستقبل الحكومة رهين ملف بقاء راشد الغنوشي (رئيس النهضة) في رئاسة البرلمان".

وتابع المليكى في تصريح لـ"العرب" أن "هناك فرضية تبقى قائمة وهي أن يذهب الاتحاد في مواجهة مع الحكومة وبالتالي مباشرة سيكون في مواجهة مع الذين يحمون المشيبي وهي الغالبية البرلمانية، لكن شبح الانفجار الاجتماعي هو الذي يبقى مدعاة للمخاوف، لأن

والحكومة إلى القطيعة رغم أن قنوات الحوار بين الطرفين ظلت مفتوحة طيلة الفترة الماضية وأفضت لتفاهات في أكثر من ملف على غرار إصلاح المؤسسات العمومية وهو ما أعطى انطباعا على تحالف بين المشيبي والاتحاد رغم بعض الانتقادات التي ما انفك الاتحاد وقياداته يوجهونها لحزب المشيبي.

وقال المحلل السياسي خليفة بن سالم إن "اجتماع الاتحاد يأتي في محاولة لردة فعل إزاء الزيادات الأخيرة خاصة وأن هناك حديثا عن زيادات أخرى، فالإتحاد استشرع غضب قواعده لذلك سيسعى إلى ردة فعل قد تكون في التفاوض مع حكومة المشيبي حول الملفات الكبرى المتعلقة بالمفاوضات مع المناوئين وخاصة صندوق النقد الدولي مثل منظومة الدعم والمؤسسات العمومية وكتلة الأجور وغيرهم".

واستدرك بن سالم في تصريح لـ"العرب"، أن "الاتحاد سيرفض المساس بالقدرة الشرائية للتونسيين وقد يصدر موقفا سياسيا يعتبر فيه أن الحكومة في عداد المنتهية، وهذا ليس مستبعدا".

ويأتي اجتماع الإثني في وقت كان فيه الإتحاد قد ندد بالزيادات الأخيرة متهما في بيان نشره الخميس الماضي الحكومة باستهداف الشعب وفق تعبيره وهو بيان وصفه مراقبون بأنه لا يستجيب للموقف الذي وجد فيه التونسيون أنفسهم في ظل ما تعرفه البلاد من أوضاع صعبة.

الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها حكومة هشام المشيبي بعد مفاوضات مع المناوئين الدوليين في تونس عجل انطلاق تنفيذها بصراع مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يعد أعرق المنظمات النقابية في البلاد، حيث قال مساعد الأمين العام المكلف بالإعلام سامي الطاهري إن الاتحاد يدرس موقفا جديدا من الحكومة وذلك بعد إصداره بيانا استهجن فيه الزيادات الأخيرة في الأسعار.

صغير الحيدري

تونس - سرعت الزيادات الأخيرة التي أقرتها الحكومة التونسية في بعض المواد الأساسية في دخولها في صراع ليس مع الشارع الذي يقف على صفح ساخن فحسب بل مع المنظمات الوطنية حيث لوح الاتحاد العام التونسي للشغل، المركزية النقابية في البلاد، باتخاذ موقف جديد من الحكومة برئاسة هشام المشيبي.

ويعد الإتحاد الإثني اجتماعا في أحد نزل العاصمة ستكون الزيادات الأخيرة في الأسعار التي جاءت في سياق محاولة حكومة المشيبي ضبط التوازنات المالية أحد أبرز نقاطه كما قال الإتحاد في بيان له.



خليفة بن سالم
الاتحاد قد يصدر موقفا يعتبر فيه أن الحكومة في عداد المنتهية

حاتم المليكى
الاتحاد ربما يذهب في مواجهة مباشرة مع الحكومة والداعمين لها

ويعد أن أصدر بيانا استنكر فيه الزيادات الأخيرة من المتوقع أن يدرس الإتحاد تلك الزيادات وخطوات الحكومة المقبلة تمهيدا لتبني موقف جديد منها وهو موقف قد يعمق أزمة الحكومة التي بدا وكأن الجميع يتحمل منها بما في ذلك حزامها السياسي الداعم لها الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية.

ولا يستبعد مراقبون سياسيون أن يصل الأمر في العلاقة بين الإتحاد

في الميدان، واستقطاب مواطنين خارج الحزب للتصويت لصالحه. وأضافت "استباق آخر يتعلق بتبرير الحزب لحفظ ماء الوجه أمام أنصاره والمواطنين المغاربة عامة، في حال حصل الحزب على الترتيب الثاني أو الثالث".

وأشارت إلى أن الأمر يتعلق بإيهام الرأي العام بأن من تسبب في تراجعهم ليست الحصيلة "الهزيلة" التي قدموها طوال سنوات حكمهم، وإنما "التامر" الذي مارسه عليهم الدولة وأذرعها.

ويواجه الحزب موجة من الانتقادات الداخلية بسبب فشله في إدارة الشأن العام، وقد انعكس ذلك في الانتخابات التشريعية الجزئية التي جرت في يناير الماضي في دائرة الرشيدية (جنوبي شرق المملكة)، التي ظلت لسنوات عدة حاضنة انتخابية بامتياز لحزب العدالة والتنمية.

واحتل العدالة والتنمية المرتبة الثالثة خلف حليفه في الأغلبية الحكومية، حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التجمع الوطني للأحرار".

وفقد الحزب في أربع سنوات فقط أكثر من 17 ألف صوت، بحصوله على 9201 صوت في الانتخابات الأخيرة، مقابل 26252 صوتا خلال انتخابات 2016. ولكنه يحاول في الوقت الراهن الترويج لنفسه كقوة سياسية يصعب

التي تشرف عليها وزارة الداخلية، فكتيرا ما يدعي أنها تدعم المرشحين المنافسين فيها.

وكان وزير الداخلية المغربي عبدالوفاي لفتيت انتقد استمرار تباعبي "العدالة والتنمية" من ممارسات بعض رجال السلطة، وقال "إن الوزارة لها العلاقة نفسها مع جميع الأحزاب، ولا يمكنها أن تتدخل في الأحزاب أو في تفكيرها".

ويواجه حزب العدالة والتنمية تحديا كبيرا في الانتخابات المقبلة، بسبب اعتماد القاسم الانتخابي على أساس عدد المسجلين في اللوائح عوض المصوتين، وهو الأمر الذي سعى إلى معارضته ولم ينجح.

ومن شأن هذا القاسم الانتخابي أن يقلص عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب العدالة والتنمية، وهو الأمر الذي سيصعب عليه مأمورية تشكيل الائتلاف الحكومي، في حال فاز بالمرتبة الأولى.

واعتبرت شامة درشول الباحثة السياسية، أن "الأمر يتعلق بلعبة سياسية من الحزب لا أقل ولا أكثر، تدخل في إطار 'المظلومية' التي يجيدها الحزب".

وأكدت الباحثة في تصريح وكالة "سبونديك" الروسية أن الهدف من الخطوة هو إحراج الدولة، و"تعبئة" أنصار الحزب من أجل مضاعفة عملهم

الإقبال على صناديق الاقتراع، وعلى استقطاب النخب وتشجيعها على الانخراط في العمل السياسي".

وليست المرة الأولى التي يشكك فيها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات



العثماني وحزبه يستعنان بخطاب المظلومية لتعبئة الخزان الانتخابي

في بعض الأقاليم مثل الرشيدية وميدلت وشفشاون".

وحذر "مما يمكن أن ينتج عن ذلك من آثار سلبية مؤثرة على مصداقية الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وعلى التراجع الذي يعرفه الحزب بسبب أدائه السياسي.

ولم يتردد حزب العدالة والتنمية الذي تولى رئاسة الحكومة لولايتين، وحاز حقايب وزارية مهمة، فضلا عن رئاسته لمجلس عدد من المدن المغربية، من توجيه تحذيرات لوزارة الداخلية المغربية حول ضرورة الالتزام بأقصى درجات الحياد، وأخذ نفس المسافة من جميع الأطراف، والإبتعاد عن أي شكل من أشكال التدخل في عمليات التوجيه للترشيح لصالح هذا الحزب أو ذلك، وتحمل مسؤوليتها في وقف كل أشكال التدخل القبلي في العملية الانتخابية وفق تعبيره.

وأعرب عن أسفه لوجود حالات استهداف تتعرض لها بعض الانتخابات، حسب زعمه، مضيفا أن "هذه المرحلة متجاوزة، ولا يمكن أن نظل حياتنا كاملة نردد نفس الكلام عند موع كل انتخابات".

وأشار الحزب إلى ما يتعرض له مناضلوه من "مضايقات وصلت إلى حد الضغط على بعضهم، وتخويفهم من الترشح في لوائح العدالة والتنمية